مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م٣، ص ص ٣-٣٢ (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)

الفرص الاستثمارية لقطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد السعودي (دراسة ميدانية)

أحمد حامد نقادي و سيد فتحي الخولي
أستاذان مساعدان بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز — جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : يعتبر الاستثمار الدعامة الأساسية لبناء اقتصاديات الدول فهو المؤشر الحقيقي للدلالة على نموها وتطورها، كما وأنه أحد أهم المحددات الرئيسة للدخل القومي. فوجود زيادة حقيقية في الاستثمار يعني أن هناك زيادة مناظرة لها في الدخل القومي (مع الأخذ في الاعتبار اختلاف النسبة). ولهذا فالاستثمار أداة يمكن التحكم من خلالها في الاقتصاد القومي بصفة عامة.

من هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أهمية الاستثمار وأهم مقوماته في ضوء التطور الذي يعيشه الاقتصاد القومي السعودي، فقد شهدت المملكة العربية السعودية نموًا كبيرًا في جميع قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وقفزت معدلات ذلك النمو قفزات كبيرة عكست ما تتمتع به المملكة من تقدم وتطور، مما نال إعجاب الكثير من دول العالم. ولو بحثنا في أساس ذلك التقدم لوجدنا أن الاستثمار هو الدافع والعامل المحرك لذلك النمو المتزايد. فمنذ بداية العمل في خطط التنمية الاقتصادية وفرص الاستثمار في تزايد مستمر في مختلف القطاعات الاقتصادية وإن اختلفت هيكل ونوعية تلك الفرص حسب الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة. ومن هنا فإن هذه الدراسة تهتم بالبيئة الاستثمارية في ضوء التطور الذي يمر به الاقتصاد السعودي وتحديد المعوقات التي تعترض سبيلها ووضع الحلول المناسبة لها.

كذلك يهتم البحث بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المملكة وخاصة ظل الدور الذي حددته خطة التنمية الرابعة . بالإضافة إلى ذلك، فإن البحث يناقش الفرص المتاحة حاليًا أمام القطاع الخاص في قطاعي الصناعة والخدمات وتوضيح أهميتها للاستفادة منها حيث يملك الاقتصاد السعودي في الوقت الحاضر العديد من تلك الفرص الاستثمارية، وإن اختلفت نوعيتها وحجمها حسب ما تعيشه المملكة من فترة انتقالية في مختلف الميادين .

المقدمة

استطاعت المملكة العربية السعودية تحقيق معدلات كبيرة من النمو في كافة قطاعاتها الاقتصادية سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمات، واستخدمت ما تملك من طاقات مادية وبشرية للوصول لذلك الهدف من خلال تطبيقها الصحيح لخطط التنمية الاقتصادية والتي بدأت بها منذ عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) وحتى يومنا هذا . ونجحت في الاستفادة من معظم فرص النجاح المواتية والمسخرة لها في السنوات الماضية وأهمها الإمكانيات المادية التي صحبت تلك الزيادة الكبيرة في عائدات الزيت، فتحقق معها التقدم والازدهار في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على الاختيار الصحيح والمناسب للمشاريع الاستثمارية التي تشكل القاعدة واللبنة الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد الأولويات بالنسبة للمشاريع التي يجب تنفيذها أولاً ، وهذا ما تحقق فعلاً حيث تم الانتهاء من معظم المشاريع الأساسية فأصبحت القاعدة واضحة المعالم والانطلاقة صحيحة .

كذلك، فإن نجاح عمليات الاستثمار بحد ذاتها تتوقف على الدراسات السابقة والأولوية والتي تحدد جدواها وأهميتها ومكانة المشروع بالنسبة لخطط التنمية . وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية والاستثمار ودراسة الجدوى الاقتصادية أمور مترابطة مع بعضها البعض ولا يمكن فصلها. إذ أنه لا يمكن أن تكون هناك عمليات فعالة وناجحة للتنمية الاقتصادية بدون المشاريع الاستثمارية، والأخيرة لا يمكن أن تكون قاعدة وانطلاقة صحيحة دون أن تسبقها الدراسات اللازمة لتحديد أولوية وأهمية وجدوى تلك المشاريع بالنسبة للاقتصاد القومي ككل.

وقد جاءت فكرة هذا البحث لتناقش طبيعة الفرص الاستثمارية من خلال دراسة علمية، وذلك بإجراء استقصاء لواحد وتسعين عينة من القطاع الخاص في مدينة جدة للتعرف على أهم تلك الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم، والدوافع الأساسية لذلك الاستثمار .

أهمية الاستثمار في اقتصاد الدولة

يلعب الاستثمار دورًا أساسيًا في اقتصاديات الدول ويعتبر المحرك الذي يقودها . فالنمو والتقدم الذي تعيشه وتسعى إليه الدول، إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحجم الاستثمارات التي تحققها خلال فترة زمنية معنية . وقد تعرضت النظريات الاقتصادية لهذا الموضوع بصورة مكثفة وشاملة، فالنظرية التقليدية ربطت بين الاستثمار وسعر الفائدة وأن الأخير هو الذي يحدد مقدار الاستثمارات المطلوبة، وأي تغير فيه يؤدي إلى تغير في الاستثمار، حيث إن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى نقص حجم الاستثمار ونقص سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، فالعلاقة سالبة بين الاثنين ومن خلالها يتعادل كل من الاستثمار والادخار[١]، ويتحقق طبعًا لذلك التوازن العام في الاقتصاد القومي. أما النظرية الحديثة فقد رأت أن الاستثمار يرتبط بحجم الدخل القومي بصورة مباشرة وأن العلاقة بين الاثنين من أهم العلاقات الاقتصادية . واعتبرت الاستثمار أحد المحددات الرئيسة التي تحدد مقدار الدخل القومي، فهناك الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري[٢] والأخير من أهم أنواع الإنفاق الذي يؤثر في الاقتصاد، فزيادته تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونقصه يؤدي إلى نقص الدخل القومي حيث العلاقة موجبة بين الاثنين، ولكن درجة استجابة الدخل القومي دائمًا أكبر من التغير في مستوى الاستثمار ويرجع ذلك إلى ما يعرف "بنظرية المضاعف"[٣] حيث زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي وتلك الزيادة تعتمد على مقدار التغير الذي حدث في الاستثمار، وكذلك على مضاعف الاستثمار. فكلما كبر الأخير كلما كانت الزيادة في الدخل القومي كبيرة . ورغم ما تؤدي إليه هذه النظرية من تأثير إيجابي على مستوى الدخل القومي بصفة خاصة وعلى الاقتصاد القومي بصفة عامة، فإنها تعتبر مصدرًا لبعض التقلبات والاضطرابات الاقتصادية، مما تتطلب على واضعي السياسة الاقتصادية الحذر في تلك النسبة المراد التخطيط لها في مستوى الاستثمار، حتى لا يؤدي ذلك التغير إلى إيجاد مشاكل اقتصادية كالتضخم والانكماش. ويمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين طبقًا لملكية القطاعات الاقتصادية، فهناك الاستثمار الخاص ويقوم به القطاع الخاص ويمثل في كثير من الدول المتقدمة النسبة العظمى من حجم الاستثمارات الكلية،

---

(١) يرتبط الادخار بعلاقة طردية (موجبة) مع سعر الفائدة فأي تغير في سعر الفائدة يؤدي إلى تغير مماثل في مستوى الادخار.

راجع : **إسماعيل هاشم**، التحليل الكلي والدورات التجارية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥م، ص ص ٤٨-٤٩ .

(٢) يتحدد مقدار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المغلق بالثلاثة أنواع من الإنفاق ويضاف إليهم صافي الصادرات في حالة الاقتصاد المفتوح .

(3) **Amacher R.** and **Sweeney R.** *Principles of Macroeconomics*, (Southwestern publishing co. Cincinnati, Ohio, (1980), **Ott, Ott** and **Too,** Macroeconomic theory, (McGraw-Hill U.S.A, 1975).

ويتأثر هذا النوع عادة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة. فهو يمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر تحديد الدخل القومي. ويهدف هذا النوع إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح مع أقل درجة ممكنة من المخاطرة. ولكن الوصول إلى هذين الهدفين يمثل عقبة أمام المستثمرين، حيث إن طبيعة العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة طردية وليست عكسية. فالمشروع الاستثماري الذي يحقق قدرًا كبيرًا من الأرباح والعوائد نجده محاطًا بدرجة كبيرة من المخاطرة والعكس. ولكن الدراسة الشاملة للمشروع من خلال وضع دراسة جدوى اقتصادية متكاملة قد تقلل من درجة المخاطرة وتدفع المشروع إلى الهدف الأساسي وهو الربح.

وهناك الاستثمار العام وهو ما تقوم به الدولة في صورة مشاريع وتجهيزات أساسية ضرورية لسير التنمية الاقتصادية ولرفاهية المجتمع كمشاريع الصحة والتعليم والطرق وغيرها، ولا يسعى هذا النوع من الاستثمار للربح وإنما للخدمة الاجتماعية وتكون نسبة هذا الاستثمار كبيرة مع بداية التنمية الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتقل هذه النسبة كلما انتهت الدولة من أهدافها وخططها المرسومة.

كما يمكن أيضًا تقسيم الاستثمار إلى نوعين حسب مكوناته، فهناك الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي، ويزيد الاستثمار الإجمالي عن الاستثمار الصافي بمقدار الآلات والمعدات التي تحل مكان الآلات المستهلكة في الإنتاج أو كما يعرف باهتلاك رأس المال(٤). ويعتبر الاستثمار الصافي هو المؤشر الحقيقي لما تم تحقيقه من زيادات وتطور في الاقتصاد القومي، وبالتالي فإن قياس درجة نمو الدول وتطورها يرتبط أساسا بما تم إنجازه من استثمار صافي خلال فترة زمنية معينة.

البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية

إن البيئة الاستثمارية أو مناخ الاستثمار يتضمن الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبًا وإيجابًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية(٥).

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال الجهود الجادة والتخطيط السليم والطموح من خلق مناخ استثماري يفوق كل التصورات بحيث وفرت كافة المحفزات الاستثمارية التي تمكن المستثمرين من تعظيم أرباحهم في الوقت الذي أصبح فيه هامش المخاطرة عند حدود دنيا لا تتوافر في معظم دول العالم.

---

(٤) **سامي خليل**: مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٤١٩.

(٥) **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**: معوقات الاستثمار في الدول العربية- سلسلة الدراسات الاستثماري (مطبوع غير دوري)، الكويت، ص ٩..

ومن جهة أخرى نجد أنه بالرغم من الجهود المكثفة والحوافز المشجعة التي توفرها الدولة للقطاع الخاص، نجد أن هناك مجموعة من المشاكل والعوائق التي تقف أمام تزايد نمو القطاع الخاص بالصورة المطلوبة. وتعود معظم هذه المشاكل والعوائق إلى سرعة المتغيرات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السعودي.

مقومات الاستثمار في الاقتصاد السعودي

١ - وفرة رأس المال المالي وسهولة تحويله لرأس مال مادي

تمكنت المملكة من توفير رصيد كبير من رأس المال المالي وتم تحويل جزء كبير من هذا الرصيد إلى رأس مال مادي من خلال خطط تنموية طموحة. فقد ارتفعت إيرادات الزيت من ٥١١٩ مليون ريال عام ١٩٧٠م حتى بلغت أقصى قيمة في ١٩٨١م، حيث بلغت ٣٢٤,٩٤٩ مليون ريال. وخلال الفترة نفسها ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من ٢٥٩٧ إلى١٢٢,٣١٥ مليون ريال[٦]. وباستخدام الإيرادات المتزايدة للزيت، تمكنت المملكة من توفير التكنولوجيا الجامدة المستغلة في العدد والآلات والتكنولوجيا اللينة المتمثلة في الخبرات والمهارات العمالية والإدارية سواء عن طريق الاستيراد أو تطوير المتاح منها محليًا.

٢ - وفرة العديد من المواد الخام والطاقة

نتيجة لاتساع مساحة المملكة، فإن الأراضي السعودية تحتوى على العديد من المواد الخام يتقدمها البترول. وتعتبر المملكة منتجًا رئيسا للبترول في العالم، مما يتيح المجال للقيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في مجال تكرير وتصنيع البترول تتميز بانخفاض ملحوظ في تكلفة المواد الخام والطاقة. ولهذا نجد أن صناعات الجيل الأول والثاني من البتروكيماويات في المملكة أصبحت تحتل مركزًا مرموقًا في العالم، كما تعتبر مثالا متميزًا لصناعات إحلال الصادرات. كما تتوافر في المملكة مجموعة كبيرة من المعادن والتي يتوقع أن تصبح متوافرة بأسعار منافسة للعديد من الصناعات. وبالإضافة إلى البترول والمعادن تتوافر في المملكة مجموعة من المواد الخام المتمثلة في الإنتاج الزراعي للعديد من مناطق المملكة.

ومن جهة أخرى يتيح وجود البترول بكميات كبيرة توفير أحد أهم مكونات الطاقة في الصناعة بأسعار منخفضة، وهذا يمنح العديد من الصناعات ميزة نسبية متميزة، لأن الصناعة تعتمد بشكل كبير على الطاقة، حيث تخصص ٢٥٪ من مجمل التكاليف في الصناعات الثقيلة في الطاقة

(٦) وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، ١٩٧٠-١٩٨٣م، ص ص١٥٠-١٦٤.

ونحو ١٥٪ من مجمل التكاليف في الصناعات الخفيفة[٧].

٣- فعالية دور الدولة في تهيئة البيئة الاستثمارية

تبذل المملكة قصارى جهدها لتقليص اعتمادها على مصدر رئيسي واحد ناضب كمصدر للدخل، وتحاول تنويع قاعدة اقتصادها وزيادة استفادتها من القيمة المضافة لثرواتها الطبيعية . ولهذا فقد شهدت المملكة تغيرات اقتصادية بحيث تحفز الدولة مساهمة القطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل والمشاركة في جميع القطاعات وبصورة كبيرة، مما مكن القطاع الخاص بالقيام بجميع أنواع الاستثمارات التي يغلب عليها معيار الربح المالي كمعيار ملائم لقياس النجاح وكفاءة الأداء (دون المشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يغلب عليها معيار الربحية الاجتماعية) . ومن هذا المنطلق نجد أن الدولة قد وفرت المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص لينمو بصورة تؤهله للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية . فقد شجعت الدولة القطاع الخاص ودعمته، مما أدى إلى زيادة عدد المصانع من ٣٠ مصنعًا في ١٣٨٥هـ لتصل ٢٠٢٢ مصنعًا في ١٤٠٦هـ، بالإضافة إلى تأسيس الآلاف من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة[٨].

وقد قامت الدولة بدور كبير لزيادة منافع محفزات البيئة الاستثمارية وتقليص معوقاتها، من خلال الجهود الجادة والتخطيط السليم والطموح لتكوين مناخ استثماري ملائم ويمكن تلخيص هذا الدور فيما يلي :

(أ) فعالية توجيه رؤوس الأموال

لتحفيز القطاع الخاص نحو توجيه خبراته ورؤوس أمواله إلى الاستثمارات النافعة، فقد أنشأت الدولة عدة مؤسسات اقراضية متخصصة للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص مثل صندوق التنمية الصناعية الذي أسسته عام ١٣٩٤هـ ليساهم في تزويد قطاع الصناعة بالقروض الميسرة والاستشارات الصناعية، ويمنح صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضًا للمؤسسات الصناعية تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي تكاليف المشروع، ويتم استردادها على مدى خمس أو عشر سنوات تبدأ بعد مهلة تتراوح بين سنة، وسنة ونصف من بدء الإنتاج. ولا يتقاضى الصندوق أي فوائد سوى الرسوم الإدارية (التي تبلغ نسبتها ٢,٥٪ من كل قرض) وهناك أيضًا صندوق الاستثمار السعودي الذي تأسس عام ١٣٩١هـ ليساهم في تقديم القروض الميسرة

(7) **Al-Mallakh, R., Kadim, M.** and **Poulson, B**, *Capital investment in the middle east*, (praeger publishers, New York, 1977), p. 63.

(٨) **مؤسسة النقد العربي السعودي**، التقرير السنوي، عام ١٤٠٧هـ ، ص ٢٤ .

للأغراض الإنتاجية[٩]. - كما ساهم صندوق التنمية العقارية في تقديم القروض الميسرة للعديد من المستثمرين في المجالات العقارية . ومن جهة أخرى وضعت الدولة مجموعة من الحوافز لتسهل على البنوك التجارية القيام بدورها المطلوب في عمليات التنمية.

(ب) دعم جانب الطلب

يعتبر حجم السوق السعودي محدودًا نسبيًا مما يؤثر في كثير من القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص، ولهذا قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات الجادة وتبني السياسات الهادفة للتغلب على محدودية السوق كعائق استثماري ومن أهمها :

١- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد عن طريق تقديم الدعم للسلع الأساسية وتعميم مجانية العديد من الخدمات مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . ونتيجة لارتفاع الدخل الحقيقي، فإن القوة الشرائية لدى الأفراد زادت بصورة كبيرة .

٢- تبني سياسات فعالة لزيادة درجة المشاركة في مجلس التعاون الخليجي لتنظيم أنماط الاستثمار في الدول الخليجية بحيث تصبح مكملة بدلاً من منافسة بهدف تشجيع التصدير وتوسيع رقعة السوق .

٣- العمل على تحفيز المواطنين لتعديل أنماط استهلاكهم بصورة تشجع الصناعات الوطنية، وذلك بالإعلام المكثف وتنمية المعارض الوطنية وتعميمها على مناطق المملكة لتشجيع إحلال المنتج الوطني محل المنتج المستورد.

٤- تفضيل الدولة للمنتجات الوطنية لتأمين مشترياتها، بحيث تمنح الدولة أفضلية للمنتجات ذات المنشأ السعودي على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله، ولو كانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الأجنبية .

٥- فرض رسوم جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة لحماية المنتجات المحلية، ومقاومة سياسات الإغراق التي تقوم بها بعض الدول الأجنبية لتغطية السوق المحلي .

٦- المساعدة على تصدير المنتجات الوطنية بإنشاء مجلس خاص لتنمية الصادرات في إطار مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية .

---

(٩) **وزارة المالية والاقتصاد الوطني**، صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي للعام، الرياض، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .

(ج) دعم جانب العرض

نتيجة للحداثة النسبية للصناعات السعودية، حيث إنها لم تبدأ إلا في مطلع الستينات الميلادية مما يتطلب دعمًا كافيًا لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الجدوى الاقتصادية للأنشطة الاستثمارية، ولهذا قامت المملكة بتبني مجموعة من السياسات والإجراءات التي أدت إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومن أهمها :

١- استكمال التجهيزات الأساسية مثل إكمال الطرق الرئيسة ووسائل المواصلات والاتصالات بين مدن وقرى المملكة، مما يساهم في تخفيض تكاليف نقل المواد الخام والسلع النهائية.

٢- بالإضافة إلى انخفاض أسعار الغاز والوقود، تقوم الدولة بدعم الكهرباء عن طريق ممارسة التمييز السعري للخدمات الكهربائية بحيث أصبح سعر الكيلو وات/ساعة خمس هلالات للاستهلاك الصناعي، كما تقوم الدولة بدعم الماء، بحيث يبلغ سعر المتر المكعب منه خمسًا وعشرين هللة.

٣- قامت الدولة بإنشاء عدد من المدن الصناعية المجهزة بمختلف الوسائل اللازمة لإقامة المصانع، بحيث تمنح قطع الأراضي لهذه المدن لأصحاب المشاريع الصناعية المرخصة بأجر اسمي يبلغ ثماني هللات للمتر المربع سنويًا.

٤- تسهيل إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة عن طريق تشجيع الدولة لمشاركة رأس المال الأجنبي، وبالتالي استيراد التكنولوجيا الحديثة بأنواعها، بالاضافة إلى إنشاء مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية للقيام بعدة أبحاث لضمان فعالية تطبيق العلوم الحديثة وضمان اختيار ونقل وإدارة التقنية الحديثة . كما وقعت المملكة على عدة اتفاقيات دولية لضمان تدفق التقنية الملائمة لعمليات التنمية في المملكة.

٥- إنشاء إدارة تتولى شؤون التدريب على رأس المال لتساعد أصحاب الأعمال في جهودهم لرفع مستوى الكفاءة، بالإضافة إلى تقديم إعانة التدريب للقطاع الصناعي. وتشمل إعانات التدريب عددًا كبيرًا من أنواع التدريب مثل التدريب على رأس العمل، والتدريب عن طريق ابتعاث عدد من عمال المصانع، والدورات الجماعية التي تنظمها أجهزة الدولة ذات العلاقة مع شركات الصناعة المتخصصة.

(د) الحوافز الضريبية

إن الأنظمة والقواعد الضريبية في المملكة ملائمة لتشجيع الاستثمارات داخل المملكة، حيث إن ضرائب الشركات والدخل والأرباح (الصافية والمتحصلة محليًا) مقصورة على غير المواطنين وتتمتع الشركات السعودية صناعية أم غير صناعية بإعفاء كامل من كافة الضرائب (ولكنها تخضع

للزكاة والتي تحسب على أساس ٢,٥٪ من الموجودات السائلة). أما الشركات الأجنبية فتدفع ضريبة سنوية تتراوح بين ٢٥-٤٥٪ من أرباحها، أما الشركات الصناعية التي يساهم في رأس مال سعودي بنسبة ٢٥٪ فأكثر، فإنها تعفي من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات من بدء التشغيل[١٠] كما أن جميع المواد الداخلة في عناصر الإنتاج الصناعي بالمملكة، معفاة من الرسوم الجمركية. كما أن السلع المصنعة محليًا معفاة من رسوم التصدير.

عراقيل ومعوقات الاستثمار في الاقتصاد السعودي

١ - عدم كفاية المهارات الوطنية اللازمة للتنمية

من أهم معوقات الاستثمار في المملكة، تسارع ونمو عمليات التنمية بشكل يفوق نسبة النمو في المهارات الوطنية في سوق العمل المحلي، مما أدى إلى حدوث اختناقات في بعض أنواع المهارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية. ويتسم سوق العمل السعودي بصفة عامة بانخفاض العرض الكلي للمهارات عن الطلب، وانخفاض مساهمة العناصر الوطنية في المهارات المهنية والحرفية لأسباب اجتماعية، والتغير الكبير والسريع في نوعية المهارات المطلوبة في سوق العمل نتيجة التغيرات السريعة في الأهداف الاقتصادية، وضعف التكوين المؤسسي لمراعاة تحريك عرض وطلب المهارات، وتحيز انتقال التكنولوجيا إلى التكنولوجيا الجامدة، ووجود بعض أنواع البطالة خاصة المقنعة والهيكلية وبدرجة أقل الموسمية.

وتحاول الدولة تركيز جهودها لحل مشاكل سوق العمل من خلال تشجيع نمو التعليم العام والفني، وتشجيع القطاع العام والخاص على تبني سياسات مكثفة للتدريب سواء في مواقع الإنتاج أو خارجها وسواء في داخل المملكة أو خارجها. وحتى يتمكن سوق العمل من مواجهة احتياجات التنمية في الأجل القصير. فقد وفرت الدولة المناخ الملائم لاستقطاب المهارات الأجنبية وسهلت إجراءات الحصول على القوى العاملة الوافدة والتي ليس لها مثيل في الداخل.

٢ - غياب سوق فعال لرأس المال الصناعي

توجد بعض الصعوبات في تحقيق كفاءة الاستخدام لجزء من رأس المال المتاح خاصة في القطاع الخاص نتيجة لانخفاض الخبرة الصناعية والهيكل المؤسسي الخاص (Institutional Framework) لتحريك (mobility)، رأس المال الصناعي. ويعود غياب سوق فعال لرأس المال في قطاع العقارات والتجارة مقارنة بقطاع الصناعة. ومن جهة أخرى يسود نوع من الغياب لمفهوم الربحية في الأجل الطويل نتيجة لتجاوب المستثمرين مع أرباح فترة السبعينات ولانخفاض دور البنوك والمؤسسات المالية في منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

---

(١٠) **الدار السعودية للخدمات الاستشارية**، دليل الاستثمار الصناعي، الطبعة السابعة، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ص ٢٠٣-٢٠٦.

٣- محدودية حجم السوق المحلي

يعتبر حجم السوق السعودي محدودًا نسبيا نتيجة للاتساع الكبير في مساحة المملكة مقارنة بعدد السكان، ومما يزيد من محدودية السوق أمام المنتجات الوطنية تفضيل البعض للمنتجات المستوردة نتيجة للرغبة في تقليد أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة، ولاعتقاد البعض أن الصناعات المحلية تحتاج إلى وقت لتصل إلى مركز تنافسي مع المنتجات المستوردة.

٤- عدم كفاية وسائل الصيانة والتكنولوجيا اللازمة للاستثمار الحديث

ففي الفترة الماضية أنفق القطاع الخاص الكثير لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تتطلبها خطة التنمية الاقتصادية وتبذل الدولة في الوقت الحاضر قصارى جهدها لتشجيع المشاريع والاستثمارات في مجالات الصيانة لضمان استمرار الإنتاج لأطول مدة بكفاءة عالية، كما تشجع على استيراد التكنولوجيا بأنواعها من خلال تشجيع رأس المال الأجنبي على مشاركة رأس المال الوطني للقيام باستثمارات مجدية وتوفير المناخ الملائم حتى يتمكن المستثمرون من تطوير التكنولوجيا المستخدمة.

٥- التشابه والازدواجية والتكرار الضار

الذي خلق منافسة بين كثير من المنتجات الوطنية، مما أدى إلى نقص الأرباح وخروج بعض المستثمرين من السوق .

٦- التوتر الشديد في سوق العقار خلال الفترة الماضية

مما أدى إلى انتقال هذا التوتر إلى العديد من المجالات الاستثمار. فأصبح هناك ضرر شديد وإحجام عن الاستثمار واتجاه إلى تفضيل السيول النقدية .

الفرص الاستثمارية في قطاعي الصناعة والخدمات

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها فعالية في الاقتصاد المحلي، وتعمل الدولة على تشجيع هذا القطاع والاهتمام به لبناء قاعدة صناعية تكون مصدرًا رئيسيًا للدخل القومي، انطلاقًا من مبدأ تنويع مصادر الدخل، وقد تحققت للقطاع الصناعي (العام والخاص) معدلات نمو سنوية خلال خطط التنمية الاقتصادية، فقد بلغ معدل النمو الحقيقي خلال الخطة الأولى للتنمية حوالي ٤٪، وفي الخطة الثانية حوالي ١٠٪، أما الخطة الثالثة فبلغ حوالي ٧٪، وقد بلغ نمو القطاع الصناعي في عام ١٤٠٧هـ حوالي ١,١٪[١١]. وقد عملت الدولة على تقديم كل التسهيلات والمساعدات لدعم القطاع الخاص في اغتنام الفرصة الاستثمارية المتاحة من خلال السياسات الاقتصادية العامة والتي منها: الاهتمام بالمنتجات البتروكيماوية للاستفادة من وضع المملكة كأكبر منتج ومصدر للزيت الخام، ولهذا فقد قامت بإنشاء المدن الصناعية الكبرى في كل

(١١) **مؤسسة النقد العربي السعودي**، *التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ*، الرياض، ص ١٤.

من الجبيل والينبع وإيجاد فرص كثيرة للاستثمار أمام القطاع الخاص، إضافة إلى ذلك، عملت الدولة على نشر وتوزيع الصناعة على مختلف مناطق المملكة وعدم حصرها في منطقة واحدة فقط لدفع القطاع الخاص نحو زيادة مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية، ولهذا ركزت خطة التنمية الرابعة على أهمية زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لتصل في نهاية فترة الخطة عام ١٤١٠هـ إلى نسبة ٤٨٪، وحيث إن التصنيع أهم مدخلات عمليات التنمية، فيتوقع أن يحظى قطاع التصنيع بجزء كبير من هذه النسبة .

ومن هذا المنطلق يجب على المستثمرين أن يدرسوا الفرص المتاحة بصورة علمية واعية لتحقق أهداف القطاع الخاص والعام وسنستعرض هنا بعض الأسس التي يمكن الاستناد إليها في التقييم المبدئي لفرص الاستثمار الصناعي :

١- مدى توافر المواد الخام بتكلفة منخفضة لدرجة تزيد من القيمة المضافة (value added) المتوقعة من الاستثمار .

٢- مدى توافر المهارات الفنية الإدارية اللازمة لضمان زيادة القيمة المضافة دون ارتفاع في تكاليف التدريب وإعادة التدريب، وضمان تنويع التكنولوجيا .

٣- مدى توافر فرصة تحقيق مزايا الإنتاج الكبير (mass production) من خلال تفضيل الاستثمار في مشروعات الحجم الكبير .

٤- مدى تفهم العلاقات الإنتاجية بين الصناعات القائمة أو المتوقعة إنشاؤها بحيث يتم تفضيل المشروعات ذات العلاقة التكاملية أفقيًا أو رأسيًا وتجنب المشروعات ذات العلاقة التنافسية والتي لا تتناسب مع حجم الطلب .

٥- مدى التفهم الواعي والعلمي للاقتصاد الوطني، وما قد يطرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وتكنولوجيا، والتي يتوقع أن تؤثر على عرض وطلب المنتج النهائي .

٦- مدى توافر الطلب سواء المحلي أو الإقليمي أو الدولي لضمان تحقيق المنافع الاقتصادية في المدى الطويل .

٧- مدى توافر المرونة الإنتاجية، وذلك بالتركيز على إمكانية الاستثمار في المشروعات المتعددة خطوط الإنتاج.

٨- التركيز على إعداد دراسة واقعية وعلمية للجدوى الاقتصادية للاستثمار .

ويمكن حصر الفرص الاستثمارية الصناعية المتاحة أمام القطاع الخاص في المجالات التالية :

(أ) الصناعات الأساسية لإحلال الصادرات

ويقصد بصناعات إحلال الصادرات القيام بمجموعة من العمليات الإنتاجية على المواد الأولية أو شبه المصنعة لهدف تصديرها في صورة سلع شبه مصنعة أو تامة الصنع بدلاً من تصدير المواد الخام، وبمعنى آخر القيام بزيادة القيمة المضافة (value added) للصادرات من خلال مجموعة من العمليات الإنتاجية. وتوجه خطط التنمية السعودية اهتماما خاصا إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص خلال المرحلة الحالية وزيادة إسهامه في المشروعات الصناعية الأساسية والمكملة التي تنفذها الشركات التابعة لسابك عن طريقة الاستثمار في مشروعات سابك نفسها أو الاستثمار في قطاعات الجيل الثاني والثالث من الصناعات البتروكيماوية والمعدنية. فبالإضافة إلى تكرير وتصنيع البترول لأغراض توليد الطاقة، فإن هناك الآلاف من السلع الوسيطة والنهائية والتي تعتمد على البترول ومشتقاته كمادة خام. أو النحاس والفوسفات والجبس والكبريت والصلب المتوافرة في المملكة.

(ب) الصناعات لإحلال الواردات

وتشمل العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصنيع إحدى السلع التي تستوردها الدولة من الخارج، بهدف تحسين وزيادة مزايا ميزان المدفوعات، ومحاولة الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية لخفض التكلفة، وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الوطنية لمجابهة التزايد في السلع المستوردة. كما تشمل تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التكنولوجية. وتعتبر قطاعات الجيل الثالث من الصناعات البتروكيماوية من أهم الفرص الاستثمارية المتاحة لإحلال الواردات.

(ج) صناعات تهدف إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة فعلا من أجل مواجهة الطلب المتزايد محليًا

وباختصار، يمكن تحديد الفرص الاستثمارية في الصناعات التالية:

١- فرص استثمارية في الصناعات الغذائية.

٢- فرص استثمارية في الصناعات القائمة على المنتجات البتروكيماوية.

٣- فرص استثمارية في صناعات التعدين.

٤- فرص استثمارية في صناعات التعبئة والتغليف.

كما يمكن تلخيص أهم الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات على النحو التالي:

١- الخدمات التمويلية لمشاريع التنمية مثل تقديم القروض الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل.

٢- الخدمات الصحية المتعلقة بتطوير شبكة المرافق الصحية.

٣- الخدمات الاجتماعية مثل توسعة الخدمات التعاونية والجمعيات الخيرية وتوجيه استثمارات التأمينات الاجتماعية ومرافق الرعاية الاجتماعية.

٤- الخدمات الثقافية مثل الاستثمار في الاستوديوهات والمعامل الفنية والآثار الفنية ومعارض الفن والترويج السياحي.

٥- خدمات التشغيل والصيانة والتخزين. خاصة وأن الظروف المناخية بالمملكة تؤدي إلى الاستبدال المبكر للتجهيزات الأساسية.

٦- خدمات النقل وخدمة وسائل النقل وصيانتها، بالإضافة إلى صيانة وتشغيل الطرق والموانئ والمطارات.

٧- خدمات الدراسات والاستشارات.

٨- خدمات التسويق.

٩- الخدمات المساندة للصناعة كمنتجات الورق والمطابع ومعدات الطباعة.

التحليل الاقتصادي للدراسة الميدانية

تدور أهمية الدراسة الميدانية حول معرفة مدى توافر الفرص الاستثمارية في مجال الصناعة والخدمات أمام القطاع الخاص، إضافة إلى تحديد أهم الدوافع التي يمكن من خلالها اختيار تلك الفرص الاستثمارية. حيث تم توزيع استقصاء على عينة من رجال الأعمال قدرها (٢٥٠) استمارة، وقد تم استلام وتحليل (٩١) استمارة فقط تضمنت الأشكال القانونية للمؤسسات (فردية، توصية بسيطة، ذات مسؤولية محدودة، تضامنية، ومؤسسات مساهمة).

ولقد تبين من تحليل نتائج الدراسة أن هناك (٦٩) من أفراد العينة يفضلون الاستثمار في المجال الصناعي، بينما (٢٢) فقط يفضلون الاستثمار في مجال الخدمات، أي إن ٧٦٪ يحبذون الاستثمار الصناعي في حين أن ٢٤٪ من أفراد العينة يحبذون الاستثمار في مجال الخدمات، مما يثبت فعلا أن الاتجاه الغالب في الاقتصاد المحلي هو الاستثمار في المجالات الصناعية المختلفة، مثل صناعة المواد الغذائية والمشروبات، صناعة المواد الكيماوية، صناعة مواد البناء والتشييد وصناعة المواد المعدنية وغيرها من الصناعات الأخرى.

ولقد أظهرت البيانات الخاصة بالاستقصاء أن هناك بعض العوامل التي تشجع القطاع الخاص في استغلال الفرص الاستثمارية والشروع في اتخاذ قرار إيجابي نحوها.

أولا: فترة الاسترداد المتوقعة

يتضح من نتائج الدراسة أن متوسط عدد سنوات استرداد رأس مال المشروع الاستثماري (٥) سنوات، مما يؤكد الرغبة في الاستثمار في مجال الصناعة وخاصة الصناعات الاستهلاكية والتي لا تتطلب فترة طويلة لاسترداد رأس مالها، ويبين جدول رقم (١) أن هناك (١٨) من أفراد العينة يتوقعون أن تكون فترة الاسترداد (٥) خمس سنوات، وأن (١٠) منهم يتوقعون أن تكون فترة الاسترداد (٢) سنتين فقط، في حين نجد أن (١٢) من أفراد العينة يتوقعون أن الفترة في حدود (٤) أربع سنوات، وأن (١٧) منهم يتوقعون أن تكون فترة الاسترداد في حدود (٣) ثلاث سنوات.

جدول رقم (١)

فترة الاسترداد

فترة الاسترداد	التكرار	النسبة المئوية
١	٧	٪ ٨
٢	١٠	٪ ١١
٣	١٧	٪ ١٩
٤	١٢	٪ ١٣
٥	١٨	٪ ٢٠
٦	٣	٪ ٣
٧	٢	٪ ٢
٨	٣	٪ ٣
٩	٣	٪ ٣
١٠	١١	٪ ١٢
١١	١	٪ ١
١٢	٢	٪ ٢
١٥	٢	٪ ٢
المجموع	٩١	٪ ١٠٠

هناك علاقة عكسية بين فترة الاسترداد المتوقعة لرأس المال والفرصة الاستثمارية، وكلما قصرت فترة الاسترداد، كلما زاد الاستثمار الصناعي والرغبة في تحقيق الفرصة الاستثمارية المتاحة للمستثمر، والذي ينظر عادةً إلى تحقيق الأرباح في أقصر فترة ممكنة، وهذا لن يتحقق بسهولة، ما لم تكن فترة الاسترداد قصيرة، والعكس كلما طالت فترة الاسترداد كلما أدى ذلك إلى ابتعاد رجال الأعمال وعدم تشجيعهم في الدخول في المشاريع الاستثمارية.

ثانياً : نسبة ربحية المشروع المتوقعة

طبقاً للنتائج، نجد أن متوسط نسبة الأرباح المتوقعة من المشروع الاستثماري بلغت ٢٨٪، وهي نسبة مشجعة لرجال الأعمال لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم، مما يؤكد أيضاً أن الاستثمار الصناعي مربح وأن هناك اتجاه لزيادة الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد المحلي. (انظر جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

ربحية المشروع

ربحية المشروع المتوقعة	التكرار	النسبة المئوية
١٠	٤	٤ ٪
١٢	١	١ ٪
١٣	٢	٢ ٪
١٥	٩	١٠ ٪
١٦	٣	٣ ٪
١٨	٢	٢ ٪
٢٠	٢٢	٢٤ ٪
٢٥	٨	٩ ٪
٣٠	٢٢	٢٤ ٪
٣٣	٢	٢ ٪
٣٥	٣	٣ ٪
٤٠	٦	٧ ٪
٥٠	٣	٣ ٪
٧٥	١	١ ٪
١٠٠	٣	٣ ٪
المجموع	٩١	١٠٠ ٪

إن زيادة نسبة الأرباح المتوقعة من المشروع تعمل على تشجيع ودفع رجال الأعمال في الدخول في المشاريع الاستثمارية، وتحسب عادةً الأرباح المتوقعة من خلال معرفة التكاليف المتوقعة لإنشاء وتنفيذ المشروع وخصمها من الإيرادات المتوقعة من ذلك المشروع، وزيادة تلك النسبة المتوقعة، معناه زيادة حجم الفرص الاستثمارية المستغلة والمتوافرة في الاقتصاد المحلي.

ثالثاً : نسبة العمالة الوطنية المتوافرة حالياً

يتضح من نتائج الدراسة أن متوسط نسبة العمالة الوطنية المتاحة والمتوافرة أمام القطاع الخاص بلغ حوالي ٢٧٪، وهذه النسبة ليست كبيرة، حيث إن المعروف أن هناك نقصاً واضحاً في الأيدي العاملة الوطنية وخاصة الفنية منها، ويسد النقص عادةً باستقدام الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية للعمل في المجالات المختلفة وخاصة الصناعية، ولكن بالرغم من ذلك، فإن هذه النسبة ستدفع ذلك القطاع للاعتماد على العمالة الوطنية خاصةً في المجالات الإدارية، والإشراف العام على المشاريع الاستثمارية، والعمل على التخطيط لتدريب العمالة الوطنية للاستفادة منها في المجالات الفنية المختلفة، ومن المعروف أن زيادة نسبة توافر الأيدي العاملة الوطنية ستشجع الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة واستغلالها.

والجدول رقم (٣) يوضح نسبة العمالة الوطنية المتوافرة والمتوقعة من أفراد العينة. فهناك ١٩٪ من أفراد العينة يرون أن نسبة العمالة الوطنية في حدود ١٠٪، بينما ٦٪ منهم يرون أن هناك ٥٠٪ من العمالة الوطنية متوافرة.

جدول رقم (٣)

العمالة الوطنية

العمالة الوطنية	التكرار	النسبة المئوية
صفر	٢	٢ ٪
١	٤	٤ ٪
٢	١	١ ٪
٣	١	١ ٪
٤	١	١ ٪
٥	٥	٦ ٪
١٠	١٧	١٩ ٪
١٥	١٣	١٤ ٪
١٦	٢	٢ ٪
٢٠	٧	٨ ٪
٢٣	١	١ ٪
٢٥	٥	٦ ٪
٣٠	٧	٨ ٪
٣٥	٣	٣ ٪
٤٠	٣	٣ ٪
٥٠	٥	٦ ٪
٦٠	٣	٣ ٪
٦٥	١	١ ٪
٧٠	٤	٤ ٪
٧٥	١	١ ٪
٨٠	٤	٤ ٪
١٠٠	١	١ ٪
المجموع	٩١	١٠٠ ٪

رابعاً : نسبة الطاقة الإنتاجية للمشروعات المماثلة

يوضح جدول رقم (٤) أن متوسط نسبة الطاقة الإنتاجية للطلب المحلي الكلي للمشروعات المماثلة حوالي ٤٨٪، وهذه نسبة كافية لدفع رجال الأعمال في التفكير الجاد لاستغلال تلك الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم، حيث واضح أن هناك فجوة كبيرة في الطلب الكلي قدرها ٥٢٪ لابد من سدها، وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع جديدة أو من خلال الطاقة الإنتاجية لمصانع قائمة فعلا.

جدول رقم (٤)

الطاقة الإنتاجية

نسبة الطاقة الإنتاجية للمشروعات المماثلة	التكرار	النسبة المئوية
صفر	٤	٤٪
٣	١	١٪
١٠	٣	٣٪
١٥	٢	٢٪
٢٠	٧	٨٪
٢٤	١	١٪
٢٥	٣	٣٪
٣٠	٦	٧٪
٣٢	١	١٪
٣٥	٣	٣٪
٤٠	٩	١٠٪
٤٥	١	١٪
٥٠	٥	٦٪
٥٥	١	١٪
٦٠	١٤	١٥٪
٦٥	٥	٦٪
٧٠	١٣	١٤٪
٧٥	٤	٤٪
٨٠	٥	٦٪
٨٥	١	١٪
١٠٠	٢	٢٪
المجموع	٩١	١٠٠٪

ولو رجعنا إلى الجدول رقم (٤) نجد أن ١٥٪ من أفراد العينة يرون أن هناك ٦٠٪ من الطاقة الإنتاجية موجودة في المشروعات المماثلة، بينما نجد أن ٦٪ يرون أن هناك ٥٪ من الطاقة الإنتاجية موجودة في المشروعات المماثلة .. وهذا يعني أنه كلما قلت نسبة طاقة المشروعات المماثلة والطلب المحلي .. كلما أدى ذلك إلى كبر الفجوة بين الطلب الكلي وكمية الإنتاج المتوافرة في الاقتصاد، مما يعني الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات المجالات الصناعية، خاصة أن الاقتصاد المحلي يعتمد بصفة كبيرة على العالم الخارجي في استيراد كثير من السلعة بمختلف أنواعها، وبالتالي زيادة أهمية استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد بصفة عامة .

خامسًا : مصادر تمويل المشروع

وبالرغم من تعدد مصادر تمويل المشروع الاستثماري من تمويل ذاتي، وتمويل بواسطة صندوق التنمية الصناعية وبنوك تجارية ومصادر أخرى، فقد أثبتت الدراسة أن حوالي ٥٨٪ في المتوسط من مصادر التمويل هي مصادر ذاتية، بمعنى أن المستثمر يقوم بنفسه بتمويل المشروع، فهنالك ٢٣٪ من أفراد العينة يرون أنه بالإمكان تمويل المشروع الاستثماري ذاتيًا بنسبة ٥٠٪ (أنظر جدول رقم (٥) بينما ١٧٪ منهم يرون أنه بالإمكان الاعتماد كلية على رأس المال المقدم من المستثمر بنفسه بنسبة ١٠٠٪، ولكن ١٪ من هذه العينة يرى أنه لا يمكن الاعتماد على مصادر الذاتية سوى بنسبة ٣٥٪ وأنه لا بد من الاستعانة بالمصادر التمويلية الأخرى التي سبق ذكرها خاصة صندوق التنمية الصناعية .

جدول رقم (٥)

التمويل الذاتي

نسبة أن يكون التمويل ذاتيًا	التكرار	النسبة المئوية
صفر	١	١٪
٧	١	١٪
١٠	١	١٪
٢٠	٣	٣٪
٢٥	٣	٣٪
٣٠	١٤	١٥٪
٣٥	١	١٪
٤٠	٥	٦٪
٥٠	٢١	٢٣٪
٥١	١	١٪

نسبة أن يكون التمويل ذاتيًا	التكرار	النسبة المئوية
٦٠	٨	٪٩
٧٠	٤	٪٤
٧٥	٣	٪٣
٨٠	٤	٪٤
٨٥	١	٪١
٩٠	٤	٪٤
٩٥	١	٪١
١٠٠	١٥	٪١٧
المجموع	٩١	٪١٠٠

سادسًا : دوافع اختيار الفرصة الاستثمارية الصناعية

هناك الكثير من الدوافع والعوامل التي تشجع القطاع الخاص وتدفعه للاستثمار في الأنشطة المتاحة في الاقتصاد المحلي، مما يخلق معه النظرة التفاؤلية والتي لا بد من وجودها عند الشروع في العمل الاستثماري . الأمر الذي يؤدي إلى سرعة إنجاز الفرصة الاستثمارية، ولقد تم وضع بعض تلك الدوافع في الاستبيان، وكان المطلوب هو ترتيب تلك الدوافع حسب أهميتها بالنسبة للمستثمر . وهذه الدوافع هي :

(١) تحقيق عائد سريع من الاستثمار . (س ١)
(٢) قلة رأس المال اللازم للمشروع . (س ٢)
(٣) اهتمام ودعم الحكومة لهذا المجال . (س ٣)
(٤) قلة المخاطرة . (س ٤)
(٥) وجود سوق تسويق كبير . (س ٥)
(٦) ارتفاع العائد . (س ٦)
(٧) توافر الحماية الكافية للمشروع . (س ٧)
(٨) ارتفاع الخبرة في هذا المجال. (س ٨)
(٩) توافر الأيدي العاملة والكفاءات السعودية. (س ٩)
(١٠) كفاية المواد الخام المحلية اللازمة. (س ١٠)
(١١) أخرى. (س ١١)

وطبقا لنتائج الدراسة فإن الجدول رقم (٦) يوضح مدى أهمية كل دافع بالنسبة لأفراد العينة، حيث نجد أن ٢٦٪ من أفراد العينة يرون أن (س ١) وهي دافع تحقيق عائد سريع من الاستثمار هو أهم عامل في اختيار الفرصة الاستثمارية، بينما ٤١٪ منهم يرون أن قلة رأس المال اللازم للمشروع هو أهم عامل لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار فرصة الاستثمار، وهذا في الواقع يعطي دلالة واضحة على أهمية رأس المال اللازم للمشروع.

ومن الجدول يتضح أيضا أن عامل الخبرة في مجال الاستثمار له أهمية كبيرة حيث يرى ٣٣٪ من العينة أن هذا العامل لابد أن يكون العامل الأول عند اختيار الفرصة الاستثمارية.

سابعا: الجهات التي تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية

نظرا لأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية، فإنه يتم سؤال أفراد العينة عن مدى رغبتهم في الجهة التي تقوم بعمل الدراسة، وكذلك الهدف من عمل الجدوى الاقتصادية. والجدولان رقما (٧)، (٨) يوضحان المعلومات المتحصلة من الإجابة على تلك الأسئلة.

حيث نجد أن الجدول رقم (٧) يشير إلى ترتيب الجهات التي تقوم بعمل دراسة الجدوى الاقتصادية كما يراها أفراد العينة، وهذه الجهات هي:

(١) المستثمر نفسه. (ص ١)
(٢) مكتب خبرة وطني. (ص ٢)
(٣) مكتب خبرة أجنبي. (ص ٣)
(٤) الشركة المستوردة للآلات والمواد الخام. (ص ٤)
(٥) المؤسسة التمويلية التي سوف تمول المشروع. (ص ٥)
(٦) الدار السعودية للخدمات الاستشارية. (ص ٦)
(٧) أخرى. (ص ٧)

جدول رقم (٦)
دوافع الاستثمار

الدوافع ترتيب الدوافع	س ١		س ٢		س ٣		س ٤		س ٥		س ٦		س ٧		س ٨		س ٩		س ١٠		س ١١	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٢٤	٢٦٪	٣٧	٤١٪	١٢	١٣٪	٢٦	٢٩٪	١٠	١١٪	٢٥	٢٨٪	٢٦	٢٩٪	٣٠	٣٣٪	٣٩	٤٣٪	٣١	٣٤٪	٨٤	٩٢٪
٢	١٣	١٤٪	٨	٩٪	٢٥	٢٨٪	٣	٣٪	١٧	١٩٪	٦	٧٪	٥	٦٪	٨	٩٪	٣	٣٪	٦	٧٪	٢	٢٪
٣	٨	٩٪	٩	١٠٪	١٩	٢١٪	٧	٨٪	١٢	١٣٪	٨	٩٪	١١	١٢٪	٧	٨٪	٥	٦٪	٧	٨٪	١	١٪
٤	١٣	١٤٪	٢	٢٪	٨	٩٪	١٥٠	١٧٪	١٥	١٧٪	٦	٧٪	٧	٨٪	٩	١٠٪	٨	٩٪	٨	٩٪	٤	٤٪
٥	٣	٣٪	١	١٪	١٠	١١٪	١١	١٢٪	١١	١٢٪	٦	٧٪	٨	٩٪	٤	٤٪	٦	٧٪	١١	١٢٪	—	—
٦	٣	٣٪	٧	٨٪	٦	٧٪	٥	٦٪	١١	١٢٪	٧	٨٪	٧	٨٪	٦	٧٪	١	١٪	٤	٤٪	—	—
٧	٦	٧٪	٥	٦٪	٢	٢٪	٤	٤٪	٩	١٠٪	١٠	١١٪	١١	١٢٪	٦	٧٪	٥	٦٪	٣	٣٪	—	—
٨	٥	٦٪	٥	٦٪	٤	٤٪	٦	٧٪	٢	٢٪	٨	٩٪	٥	٦٪	٧	٨٪	٨	٩٪	٤	٤٪	—	—
٩	١٠	١١٪	١	١٪	١	١٪	٦	٧٪	١	١٪	٤	٤٪	٥	٦٪	٥	٦٪	٩	١٠٪	٦	٧٪	—	—
١٠	٣	٣٪	١٠	١١٪	٢	٢٪	٣	٣٪	٢	٢٪	٩	١٠٪	٦	٧٪	٦	٧٪	٦	٧٪	٣	٣٪	—	—
١١	٣	٣٪	٦	٧٪	٢	٢٪	٣	٣٪	١	١٪	٢	٢٪	—	—	٣	٣٪	١	١٪	٨	٩٪	—	—
	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪

جدول رقم (٧)

الجدوى الاقتصادية

الترتيب	ص ١		ص ٢		ص ٣		ص ٤	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٤٩	٥٤٪	٧٢	٧٩٪	٧٩	٨٧٪	٨٨	٩٧٪
٢	٢٢	٢٤٪	١	١٪	٥	٦٪	٣	٣٪
٣	٦	٧٪	١٢	١٣٪	٤	٤٪	–	–
٤	٢	٢٪	١	١٪	٣	٣٪	–	–
٥	٦	٧٪	١	١٪	–	–	–	–
٦	٦	٧٪	٢	٢٪	–	–	–	–
٧	–	–	٢	٢٪	–	–	–	–
المجموع	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪

حيث يلاحظ أن ٥٤٪ من أفراد العينة يفضلون أن يقوم المستثمر بنفسه بعمل دراسة الجدوى، بينما ٧٩٪ يفضلون أن يقوم مكتب خبرة وطني بعمل الدراسة في حين أن الشركة المستوردة للآلات والمواد الخام حظيت على نسبة ٩٧٪ من أفراد العينة . وقد وردت الإجابة حسب أفضلية وربحية الفرد في اختيار الجهة التي تقوم بالدراسة، كأن يختار المستثمر نفسه لكي يقوم بعمل الجدوى في الدرجة الأولى ومكتب خبرة الوطني في الدرجة الثانية وهكذا ...

ويمكن من النتائج السابقة استنتاج أن المستثمر يفضل دائمًا المكاتب الاستشارية سواء الوطنية أو الأجنبية في عمل الجدوى الاقتصادية، لما لهذه المكاتب من دراية ومعرفة في أصول دراسة الجدوى.

ثامنًا : الهدف من عمل دراسة الجدوى الاقتصادية

وضعت عدة أهداف أمام رجل الأعمال لكي يختار الهدف المناسب حسب أهميته في عمل الجدوى الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون هناك أكثر من هدف وغرض من إجراء الدراسة وهذه الأهداف هي :

(١) الحصول على موافقة (ترخيص) وزارة الصناعة . (ع ١)

(٢) الحصول على تمويل من صندوق التنمية الصناعية . (ع ٢)

(٣) الحصول على تمويل من أحد البنوك التجارية . (ع ٣)

(٤) الرغبة الحقيقية لمعرفة ربحية وجدوى المشروع. (ع ٤)

(٥) أخرى . (ع ٥)

وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) يتضح أن هناك ٤١٪ من أفراد العينة يرون أن الحصول على موافقة وزارة الصناعة ليست لها الأهمية الأولى في عمل الجدوى الاقتصادية، حيث يرى ٤٥٪ منهم أن هذا الهدف يحظى على المرتبة الثانية من حيث الأهمية. بينما نجد أن غرض الحصول على قرض من صندوق التنمية الصناعية يحظى على الأهمية الأولى في نظر ٥٠٪ من أفراد العينة، في حين أن غرض الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية يكون الهدف من عمل الجدوى الاقتصادية لحوالي ٧٣٪ من أفراد العينة، والنسبة العظمى من أفراد العينة (٩٨٪) يرون أن الهدف من عمل الجدوى الاقتصادية هو تحديد ربحية وجدية المشروع من خلال الدراسات المختلفة التي تحتويها الجدوى، وهذا يثبت الغرض الحقيقي من خلال الدراسات الفنية والتسويقية التي تقوم بها الجدوى. حيث يعتمد نجاح المشروع الاستثماري على دقة تلك الدراسات والتي تحدد سير العملية الإنتاجية ومستقبل المشروع. وبقدر ما تكون تلك الدراسة صحيحة ودقيقة، بقدر ما تكون نسبة نجاح المشروع الاستثماري كبيرة .

جدول رقم (٨)

هدف الجدوى الاقتصادية

الترتيب	ع ١		ع ٢		ع ٣		ع ٤		ع ٥	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	١	٪١	٤٥	٪٥٠	٦٦	٪٧٣	٨٩	٪٩٨	٩١	٪١٠٠
٢	٤١	٪٤٥	٧	٪٨	٢	٪٢	٢	٪٢	–	–
٣	٧	٪٨	١٦	٪١٨	٧	٪٨	–	–	–	–
٤	٥	٪٦	٧	٪٨	٢	٪٢	–	–	–	–
٥	٣٧	٪٤١	١٦	٪١٨	١٤	٪١٥	–	–	–	–
المجموع	٩١	٪١٠٠	٩١	٪١٠٠	٩١	٪١٠٠	٩١	٪١٠٠	٩١	٪١٠٠

تاسعا: طريقة تسعير السلعة

الجدول رقم (٩) توضح الطرق المستخدمة من قبل المستثمر في تقدير سعر السلعة المنتجة، وهذه الطرق يمكن حصرها فيما يلي:

(١) التسعير بإضافة نسبة معينة على تكاليف الإنتاج. (د ١)
(٢) التسعير بهدف تغطية التكاليف المتغيرة في بداية عمر الإنتاج.(د ٢)
(٣) التسعير بهدف تحقيق عائد معين على رأس المال المستثمر. (د ٣)
(٤) التسعير بهدف مجاراة معدلات الأسعار السائدة. (د ٤)
(٥) أخرى. (د ٥)

وطبقًا للنتائج المتحصلة، فإن التسعير بهدف مجاراة معدلات الأسعار السائدة له من الأهمية لدى ٩٨٪ من أفراد العينة، في حين أن التسعير بهدف تحقيق عائد معين على رأس المال المستثمر يعتبر في المرتبة الأولى لدى ٩٧٪ من أفراد العينة، بينما ٧٩٪ من أفراد العينة يروا أن التسعير بهدف تغطية التكاليف المتغيرة في بداية عمر الإنتاج لابد أن يؤخذ به عند تسعير السلعة المنتجة.

جدول رقم (٩)

تسعير السلعة

الترتيب	د ١		د ٢		د ٣		د ٤		د ٥	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٢	٢٪	٧٢	٧٩٪	٨٠	٨٨٪	٨٨	٩٧٪	٨٩	٩٨٪
٢	٣٢	٣٥٪	٢	٢٪	٤	٤٪	٣	٣٪	٢	٢٪
٣	٩	١٠٪	٣	٣٪	٧	٨٪	–	–	–	–
٤	١٤	١٥٪	١٣	١٤٪	–	–	–	–	–	–
٥	٢٠	٢٢٪	١	١٪	–	–	–	–	–	–
٦	١٢	١٣٪	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	٢	٢٪	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪

كذلك يتضح من الجدول السابق أن ٩٨٪ من أفراد العينة لديهم طرق أخرى لحساب سعر السلعة المنتجة لم تذكر هنا، وقد يكون ذلك حسب الظروف الاقتصادية والفنية المحيطة بالمشروع الاستثماري بصفة خاصة وبالاقتصاد المحلي بصفة عامة. ومعنى ذلك أن الكثير من أفراد العينة قد لا يجعلون تغطية التكاليف هدفًا أساسيًا في تسعير السلعة المنتجة وإنما لابد أن يكون ذلك وفقًا للدراسات المخطط لها في العملية الإنتاجية.

عاشرًا: طريقة تقدير الطاقة الإنتاجية للمشروع الاستثماري

تعتبر دراسة السوق من أهم دراسات الجدوى الاقتصادية وتحديد الطلب المحلي للسلعة المنتجة، والتالي تقدير الطاقة الإنتاجية للمشروع. وقد اشتمل الاستقصاء على مجموعة من الطرق لتحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع وهي:

(١) تقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع اعتمادًا على الطلب المحلي. (ب ١)

(٢) تقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع اعتمادًا على قدرة الآلات وعناصر الإنتاج الأخرى. (ب ٢)

(٣) تقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع اعتمادًا على دراسة اقتصادية للحجم الأمثل للمشروع. (ب ٣)

(٤) تقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع اعتمادًا على طرق أخرى. (ب ٤)

وطبقا للجدول رقم (١٠) فإن ٩٨٪ من أفراد العينة يفضلون استخدام طريقة تقدير الطاقة الإنتاجية للمشروع حسب دراسة اقتصادية للحجم الأمثل للمشروع، مما يؤكد اعتماد القطاع الخاص على المعلومات المتوافرة لديه من الدراسة الاقتصادية للمشروع ومدى أهميتها لديه للوصول إلى الحجم الأمثل للمشروع، وتحقيق المميزات التي يمكن الحصول عليها من ذلك. بينما نجد أن ٨٧٪ من أفراد العينة يعتمدون في تقدير الطاقة الإنتاجية على الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية، أي إن الطاقة الإنتاجية ترتبط بتوافر الآلات وعناصر الإنتاج، فكلما زادت الأخيرة كلما أدى ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

جدول رقم (١٠)

تقدير الطاقة الإنتاجية

الترتيب	ب ١		ب ٢		ب ٣		ب ٤	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٢	٢٪	٧٩	٨٧٪	٨٩	٩٨٪	٩١	١٠٠٪
٢	٠٤١	٤٥٪	٢	٢٪	٢	٢٪	–	–
٣	١٨	٢٠٪	٢	٢٪	–	–	–	–
٤	٣٠	٣٣٪	٨	٩٪	–	–	–	–
المجموع	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪	٩١	١٠٠٪

الخاتمة والمقترحات

الخاتمة

يتمثل الهدف النهائي لعمليات التنمية في توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وتعظيم مستوى الرفاهية في ظل الإمكانيات المتاحة. وتسعى الدول إلى تخفيف حدة القيود المفروضة على المسيرة التنموية من خلال الاستثمار كمحور ارتكاز لهذه المسيرة لتحقيق أهداف التنمية. والقاعدة المثالية في التنمية توكل مهمة الأنشطة الاستثمارية إلى القطاع الخاص، بينما يعتبر دور القطاع العام دورًا مساندًا. إلا أن الواقع العملي للدول النامية يفرض دورًا أكبر للقطاع العام خاصة في المراحل الأولية للتنمية مع بقاء دور القطاع الخاص كدور أساسي وضروري لضمان فعالية الأداء التنموي. ولقد استطاعت المملكة العربية السعودية خلال سنوات قليلة من استخدام رأس المال المالي الذي حققته لها الزيادة في عائدات البترول في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢م في تكوين جزء متزايد من رأس المال المادي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص لينمو بصورة تؤهله للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية. وبالرغم من التراجع الحاد في عوائد البترول منذ نهاية ١٩٨٢م، إلا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة مهدت الطريق أمام الاقتصاد السعودي ليتكيف مع المرحلة الانتقالية الجديدة والمحافظة على معدلات النمو بصورة أكثر استمرارًا حتى لو كانت عند مستويات أدنى من السابق. وقد ساعد على فعالية هذه السياسات مواءمة فترة التكيف لفترة انتهاء مرحلة البناء واستكمال مشروعات التجهيزات الأساسية. و لم تقتصر الجهود على زيادة نصيب القطاع الخاص في تنويع القاعدة الاقتصادية، بل أيضًا على تغيير نشاط القطاع الخاص والذي كان محصورًا في الأنشطة التجارية بصفة رئيسة ليشمل الأنشطة الاستثمارية المنتجة والملبية للاحتياجات الأساسية والحيوية في الدولة.

وعند تقييم البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية نجد أن خصائص الاقتصاد السعودي تمكن أي مستثمر واع من تعظيم هوامش الربح وتقليل هوامش المخاطرة بصورة لا تتوافر في الكثير من دول العالم. ومن أهم محفزات البيئة الاستثمارية وفرة رأس المال المالي وسهولة تحويله لرأس مال مادي، وفرة المواد الخام والطاقة بأسعار تحقق للمستثمر السعودي ميزة نسبية مميزة، وفعالية دور الدولة في تهيئة البيئة الاستثمارية لتحقق أهدافها في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للثروات الطبيعية. ومن أهم الأدوار التي قامت بها الدولة لزيادة محفزات البيئة الاستثمارية تبني ودعم سياسة الاقتصاد الحر، وإنشاء المؤسسات التنموية لتوجيه رؤوس الأموال، ودعم جانب الطلب عن طريق المحافظة على استقرار الدخل الحقيقي وتوسيع رقعة السوق المحلي

والإقليمي والدولي أمام المنتجات الوطنية مع ضمان فعالية سياسات الاستيراد، ودعم جانب العرض عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج ودعمها للاحتفاظ بها عند أدنى حد ممكن. ومن جهة أخرى نجد أنه بالرغم من الجهود المحفزة للاستثمار، فإن البيئة الاستثمارية في المملكة لا تزال تواجه مجموعة من المعوقات المتمثلة في عدم كفاية المهارات الوطنية اللازمة للتنمية، غياب سوق فعال لرأس المال الصناعي، محدودية حجم السوق المحلي، عدم كفاية وسائل الصيانة والتكنولوجيا المتاحة، بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل التي تواجه المستثمرين. ومن أهم هذه المشاكل انخفاض هوامش الأرباح مقارنة بما كان يتحقق أثناء فترة الطفرة، ارتفاع حجم الديون المعدومة، التشابه والازدواجية في المنافسة، انتقال آثار التوتر الذي حدث في سوق العقار إلى مجالات الاستثمار الأخرى، انخفاض الإنفاق الحكومي، وظهور مشاكل القانون التجاري في حسم القضايا التجارية بصورة سريعة.

المقترحات

١- أوضحت الدراسة الميدانية اتجاه المستثمرين إلى تفضيل الاستثمار في قطاع الصناعة مقارنة بباقي القطاعات بما فيها قطاع الخدمات، وبالرغم من أهمية هذا النوع من الاستثمارات وملاءمته لمتطلبات المرحلة الاقتصادية الحالية، إلا أنه من الضروري أن تتبنى الدولة سياسات تمييزية في تشجيعها للصناعة المحلية والتحيز لجانب الاستثمار في الإنتاج المكمل رأسيًا للإنتاج الحالي عن طريق إضافة المنتجات المكملة للمنتجات الحالية، وتصنيع بعض مستلزمات الإنتاج والتوسع في إنتاج بعض عناصر الإنتاج محليًا عوضًا عن استيرادها.

٢- أوضحت الدراسة اتجاه غالبية المستثمرين إلى توقع متوسط عدد سنوات استرداد لرؤوس أموالهم (٥) سنوات، وبالرغم من العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار الصناعي وفترة الاسترداد فإن المرحلة الاقتصادية الحالية قد لا تسهل فترة استرداد قصيرة أو متوسطة في بعض المشاريع الصناعية الهامة، مما يتطلب تشجيع خاص للدخول في استثمارات ذات فترات استرداد أطول. ويمكن تحقيق هذا الاتجاه عن طريق تشجيع البنوك والمؤسسات المالية إلى منح مثل تلك المشاريع قروضًا ذات مدى أطول.

٣- يتضح من الدراسة أن متوسط نسبة العمالة الوطنية المتاحة أمام القطاع الخاص بلغ نحو ٢٧٪، ولهذا نجد أنه بالإضافة إلى تفضيل تشجيع الاستثمار في الصناعات المكثفة لرأس المال، يجب أن يهتم القطاع الخاص في تشجيع الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات القوى البشرية المتاحة بصورة تتلاءم واحتياجات هذا القطاع .

٤- يتضح من الدراسة أن متوسط نسبة الطاقة الإنتاجية للطلب المحلي الكلي على المشروعات المماثلة بلغ نحو ٤٨٪، ولهذا يجب أن يتبنى القطاع الخاص الإجراءات اللازمة للاستثمار في توسيع القدرة الإنتاجية الحالية.

٥- أوضحت الدراسة الميدانية عدم القدرة على الاعتماد على المصادر التمويلية الذاتية مع تركيز معظم المستثمرين على دور صندوق التنمية الصناعية في زيادة هذه القدرة. ولهذا يجب على البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية الخاصة أن تزيد من قدرتها على تسويق خدماتها التمويلية، خاصة في مجالات الاستثمار الصناعي حتى تتغير النظرة السائدة حول دور البنوك في التنمية وتقليص الاعتماد المتزايد على الحكومة في دعم الاستثمارات.

٦- يتضح من الدراسة أن معظم دوافع اختيار الفرصة الاستثمارية الصناعية تحقيق عائد سريع لحجم صغير من رأس المال، مع تركيزهم على عامل ارتفاع الخبرة حرصًا من المستثمرين على تقليص المنافسة الضارة الناجمة عن التقليد. ولهذا فإن سياسات تشجيع الاستثمار الصناعي لا بد وأن تركز على توضيح منافع التصنيع ليس على مستوى الاقتصاد المحلي فحسب، بل على مستوى الوحدات الاستثمارية وعلى المدى الأطول، حيث إن تغليب النظرة الطويلة الأجل تؤدي إلى إظهار العديد من المنافع التي قد تشكل دوافع أخرى للاستثمار.

٧- أوضحت الدراسة أن أهداف المستثمرين من عمل دراسات الجدوى يتركز بصفة رئيسة في الحصول على تمويل من صندوق التنمية الصناعية وبدرجة أقل الحصول على ترخيص وزارة الصناعة (بالرغم من أن الثاني يعتبر شرطًا ضروريًا للأول)، إلا أن معظم المستثمرين يقرون بأهمية تحديد ربحية وجدية المشروع من خلال الدراسات المختلفة التي تحتويها دراسة الجدوى. ومن هذا المنطلق لابد من العمل على تعميق هذا المفهوم لدى جميع المستثمرين ليكون هدف إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية هو تحديد القرار النهائي الذي يرتكز عليه القرار الاستثماري.

٨- يتضح من الدراسة أن ترتيب المستثمرين للجهات التي تقوم بعمل دراسات الجدوى يتمثل في الشركة الموردة للآلات والمواد الخام، مكتب خبرة أجنبي، مكتب خبرة وطني، المستثمر نفسه، المؤسسة التمويلية التي سوف تمول المشروع، وأخيرا الدار السعودية للخدمات الاستشارية. وهذا الترتيب يتعارض مع نتائج الدراسة حول أهداف المستثمرين من عمل دراسات الجدوى، ولهذا فإنه من الضرورة بمكان رفع الوعي بأهمية دراسات الجدوى وعناصرها، والعمل على تنظيم الجهات التي تقوم بدراسات الجدوى وحصرها في المتخصصين الاقتصاديين والذين يقومون بدورهم

باستشارة التخصصات الأخرى (الفنيين، الإداريين، التسويقيين... الخ) وليس العكس عند وضع الدراسات وتطوير خبرة القائمين بالدراسة وإلمامهم بالظروف الاقتصادية والاستثمارية في الدولة.

٩- العمل على تشجيع الاستثمار في مشاريع الصيانة العامة على أن تكتفي المصانع بالصيانة المتخصصة من خلال وحدات تابعة لها.

١٠- العمل على تشجيع الاستثمار في البحث العلمي وتوضيح دوره في تعظيم المردود الاقتصادي لأي نوع من أنواع الاستثمار.

المراجع

أولا : المراجع العربية

اتحاد الغرف العربية الخليجية، مشاكل الصناعة الخليجية وسبل علاجها، ١٩٨٥م (غير منشور).

خليل، سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ١٩٨٣م.

الدار السعودية للخدمات الاستشارية، دليل الاستثمار الصناعي، الرياض، ١٤٠٠هـ، ١٤٠٦هـ.

صقر، أحد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣م.

الغرفة التجارية الصناعية، الاستثمار الصناعي بالمملكة العربية السعودية، جدة، ١٩٨٣م.

الغرفة التجارية الصناعية، المؤتمر الثالث لرجال الأعمال السعوديين (نحو تنشيط فعاليات القطاع الخاص لمساهمة أفضل في الاقتصاد الوطني)، أبها، ١٥-١٨ مارس ١٩٨٧م.

قريطم، عبد الهادي والعيسوي، إبراهيم وقوته، محمد محمد نور، معوقات الإنتاج في الصناعات السعودية، جزءان، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨٤م.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة، الرياض، ١٤٠٥-١٤١٠هـ.

وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق وأرقام، ١٩٧٠-١٩٨٣م.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي للعام ١٤٠٥-١٤٠٦هـ، الرياض.

هاشم، إسماعيل محمد، التحليل الكلي والدورات التجارية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥م.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة الدراسات الاستثمارية (مطبوع غير دوري)، الكويت.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي. أعداد مختلفة.

ثانيا : المراجع الإنجليزية

Al-Mallakh, R., Kadim, M. and **Poulson, B**, *Capital Investment in the Middle East*, (praeger publishers, New York, 1977),

Amacher, R. and **Sweeney, R.** *Principles of Macroeconomics*, southwestern Publishing Co, Cincinnati, Ohio(1980).

Ott, Ott and **Yoo**, *Macroeconomics Theory*, McGraw-Hill, U.S.A. (1975).

Investment Opportunities in the Services and Industrial Sectors of the Saudi Economy: An Empirical Study

A. H. NAGADI and S. F. EL-KHOLY
Economics Department
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. The growth and development of any economy is closely related to and dependent on the stream of investments directed to it, with any real increase in this rate being immediately reflected on the national product. Thus, the investment tool becomes a valuable one in directing and predicting the path of the national economy.

In the case of Saudi Arabia, we witnessed that the national economy has shown strong and continuous rates of growth throughout its sectors. Upon closer examination we find that this rapid development was propelled by massive streams of investments in the national economy. This has led both to the rapid expansion of the economy as well as to the enlarged capacity for further investment opportunities.

The proposed study is to shed light on the role that investment plays in developing the national economy of Saudi Arabia. It is to focus on the services and industrial sectors, which are among the most important in growth potential and investment opportunities. The study is to trace the changing investment opportunities and environment in these two rapidly expanding sectors, especially with the greater emphasis being laid on the participation of the Saudi private sector-as reflected by the fourth development plan.

The study's objective to identify classify and evaluate such investment opportunities should be of great interest to investors, businessmen and researchers in the field. It would be of high value to policy makers and planners, as we would also identify current and future changes and impediments to change.